



طرق الإنجاب الصناعي في الفقه الإسلامي وآثاره الاجتماعية والنفسية بحث فقهي اجتماعي
م.م. ميثم حسن راضي شريف
كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة
maythamh.sharif@uokufa.edu.iq

ملخص البحث

قد يكون العقم بسبب خلل عند الزوجة، أو كليهما، وقد يستجيب للعلاج، وقد يكون مستعصياً، وفي هذه الحالة قد يلجأ الزوجان إلى طرق الإنجاب غير الطبيعية ومنها : التلقيح الصناعي الداخلي ،التلقيح الصناعي الخارجي(أطفال الأنابيب) ، استئجار الرحم، الاستئنام، الاستنساخ، بنك النطف، واستئجار النطفة. وقد اختلف فقهاء الإمامية في الحكم الشرعي لكل من هذه الطرق، بين الإباحة والحرمة والكرابة، وهذا البحث هو دراسة فقهية اجتماعية تحليلية لحكم الشرعي وللمباني التي اتبعها الفقهاء في استنباط ذلك الحكم. كما تتناول البحث الموازنة بين فوائد ومضار طرق الإنجاب الصناعية على الفرد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: فقه اجتماعي، أطفال الأنابيب، الاستئنام، العقم، التلقيح الصناعي

Methods of Artificial Reproduction in Islamic Fiqh , and its social and psychological impacts fiqhi social research

Assist. Teach. Maytham Hassan Radhi Sharif

College of Education for girls/University of Kufa

maythamh.@uokufa.edu.iq

Abstract

Infertility may be due to a defect in the wife, the husband, or both. It may respond to treatment and may be intractable. In this case the couple may resort to unnatural methods of reproduction, including: Intrauterine insemination, external insemination (IVF), surrogacy, cloning, sperm bank, and sperm rental. The Imami jurists differed in the legal ruling for each of these methods, between permissibility and prohibition, and some of them prohibited it or disliked it. This research is a social, analytical fiqhi study of the legal ruling and the principles that jurists followed in deriving this ruling. The research also addressed the balance between the benefits and harms of artificial reproductive methods on the individual and society.

Keywords: Social jurisprudence, IVF, infertility, artificial insemination.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد وآلـه الطيبـين الطـاهـرين، مصابـيح الـهـدى وسفـنـ النـجـاةـ لـلـمـؤـمـنـينـ، عـدـلـ القرآنـ وـحـبـلـ اللهـ المـتـينـ.. وـبـعـدـ..
قال الله تعالى: {الْمَالُ وَالْبَيْوْنَ زِيَّةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} .⁽¹⁾

فمن رزق الأولاد ولم يرزق المال يسعى لزيادة عمله وكسبه ليؤمن لهم العيش الكريم، ولهذا يقال أن الأطفال يأتي رزقهم معهم، ومن رزق المال فقط ولم يرزق الأولاد، فإنه يسعى للتداوي والعلاج للحصول على الأولاد فمن فضل الله تعالى على البشر أنه لم يخلق داء إلا وخلق له دواء يستطب به، ولكن بعض حالات العقم تكون مستعصية وغير قابلة للعلاج.

موضوع البحث:

دراسة فقهية اجتماعية عن الحكم الشرعي لطرق علاج العقم ، و قد يكون العقم بسبب خلل عند الزوجة، أو عند الزوج، أو كليهما، وقد يستجيب للعلاج، وقد يكون مستعصياً، ومن طرق الإنجاب غير الطبيعية : التلقيح



الصناعي الداخلي ،التقني الصناعي الخارجي (أطفال الأنابيب) ، استئجار الرحم، الاستئثار، الاستنساخ، بنك النطف، و استئجار النطفة*(2)
والأخير هو تلقيح بويضة الزوجة بنطفة رجل أجنبي في المختبر، ثم زراعتها في رحم الزوجة لتتمو وتكمل أطوار الاجتنان إلى الولادة، فيصير ابنًا طبيعياً للأم.
وقد اختلف فقهاء الإمامية في الحكم الشرعي لهذه الطرق، فبعضها حظي بالإباحة باتفاق الفقهاء ، وبعضها حرمه الفقهاء بشكل مطلق، بينما بقي البعض منها مردداً بين الإباحة والحرمة أو الكراهة، وما زال البحث مستمراً فيها.

سبب اختيار الموضوع:

وقد اخترت هذا الموضوع لأنه شائع ومنتشر جداً في أوساطنا المسلمة، ولأن العقم في حد ذاته مشكلة كبيرة، وإهمال معالجته يؤدي إلى مشاكل أكبر، منها ما هو نفسي كالاكتئاب والشعور بالنفس والانزعاج، ومنها ما هو اجتماعي، كجفاف واضطراب العلاقات الزوجية، والزواج المتعدد وما يخلفه من نزاعات ومشاحنات، وقد يصل الأمر إلى أغضب الحال (الطلاق) ، وهدم أقدس بناء بُني في الإسلام.

أهمية الموضوع:

يرى البحث أن العقم سيؤول إلى الزيادة أكثر فأكثر خاصة بعد أن أثبتت الدراسات العلمية أن وباء كورونا الذي أصاب العالم قبل بضعة سنوات يقلل من فرص الإنجاب بنسبة 50% عند المصابين الذين تماثلوا للشفاء من الذكور والإإناث، وستظهر آثاره على الأجيال القادمة.

أهداف البحث:

يهدف البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

أولاً: هل على المؤمن أن يستسلم ويقنع بأن الله خلقه عقيماً؟
قوله تعالى: { وَيُجَعِّلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا } .⁽³⁾

أم يمكنه السعي للحصول على الزينة الثانية ليكمب بها مقومات سعادته؟
قوله تعالى: { رَبِّ لَا تَذَرْنِي فُرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثَيْنَ } .⁽⁴⁾

ثانياً: كما تعالج هذه الطرق مشكلة عدم الإنجاب فإن لها مضار و مساوى، فما هي نتيجة الموازنة بين فوائد ومضار طرق الإنجاب الصناعية على الفرد والمجتمع؟

ثالثاً: ماهي الآثار النفسية والاجتماعية على الطفل المولود بهذه الطرق الصناعية للإنجاب؟

رابعاً: ما هو موقف القانون من الطفل المولود بهذه الطرق، فيما يخص نسبة و ميراثه وعلاقته بأسرته وبالمجتمع؟

المصادر والمراجع:

للإجابة عن الأسئلة المقدمة نحتاج إلى الكثير من البحث في مجالات العلم المختلفة ، ومنها:

1-كتب الطب وخاصة علم الأجنة (Embryology) ؛ لمعرفة حقائق علمية لا بد منها لفهم آلية الإخصاب الطبيعية ومراحل نمو الجنين ، بالمقدار الذي يسمح لنا بفهم الآلية البديلة التي توصل لها العلماء، وفهم الحكم الشرعي الخاص بها.

2-كتب الفقه القديم والمعاصر ؛ لمعرفة الأحكام الأولية الثابتة للزواج والنسب وحقوق الجنين والحمل وغيره ؛ ولاستقراء آراء الفقهاء في مشروعية هذه الطرق ، مع استدلالاتهم ، ومن ثم تحليلها والمقارنة فيما بينها.

3-كتب القانون؛ لمعرفة شرعية طرق الإنجاب غير الطبيعية في القانون الوضعي و موقفه من الطفل الناتج عن هذه الطرق.

4-كتب الاجتماع؛ لمعرفة النظرة المجتمعية للطفل ، وآثارها على الطفل نفسه.



منهج البحث:

كأي مسألة مستحدثة ليس لها حكم في مصادر التشريع الإسلامية الثابتة - القرآن والسنة والإجماع -، يستبط الفقهاء حكمها بالرجوع إلى مباني الفقه المعاصر، وإذا كانت مسألة تخص المجتمع لابد من دراستها وفق مباني الفقه الاجتماعي فهو يدرس الأحكام التي تتوجه إلى المجتمع، وقد يكون فقه اجتماعي عام(الأحكام المتعلقة بالمجتمع البشري) أو فقه اجتماعي خاص(الأحكام المتعلقة بمجتمع المسلمين).

وفي نظر البحث فإن مسألة العقم لا تخص الفرد وحده، فكل من الزوج والزوجة أسرة تنتظر أن تستقبل أحفادها، كما أن نظرة المجتمع إلى العقيم بأنه عاجز أو ناقص ، تنتقل إليه ويشعر بالعدائية أو الحقد ، أو بالانطواء والانعزال، وقليل من يشكر الله ويعتبرها نعمة لا يعرف حكمتها.

لذا اعتمد البحث المنهج التحليلي، وبعد شرح علمي موجز لآليات كل طريقة ، يقوم البحث بعرض آراء فقهاء الإمامية وتحليل طريقة استنباطهم واستدلالهم لحكم علاج العقم بالطرق الصناعية وفق مباني الفقه الاجتماعي العامة والخاصة، ثم إعطاء رأي البحث فيها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد لتعريف العقم ثم مباحثين وخاتمة وفهرس المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

خصص المبحث الأول لدراسة مشروعية علاج العقم بطرق الإنجاب الصناعي، والذي تضمن ثلاثة مطالب: لبحث شرعية علاج العقم، ثم لتقسيم طرق الإنجاب الصناعي حسب حكمها الشرعي، ثم لبيان المقدمات المحرمة المقترنة بهذه الطرق.

أما المبحث الثاني فهو لبيان المباني الفقهية الاجتماعية التي طبقها الفقهاء للوصول إلى الحكم الشرعي لطرق الإنجاب الصناعي المختلفة ، وتتضمن مطلبين:

المطلب الأول: مباني الفقه الاجتماعي الإنساني (العام)، ثم المطلب الثاني: مباني الفقه الاجتماعي الإسلامي (الخاص).

وأخيراً.. على الإنسان أن لا يقتطع من رحمة الله ، وأن يسعى للاننقاض من معطيات العلم الحديث لحل مشاكله ، بشرط أن تكون متفقة مع الشريعة، وأن يحصل الحكم الشرعي الأكيد بحليتها أو إياحتها.

روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) : ((حلالٌ بَيْنَ حِرَامٍ بَيْنَ وَسْبَهَاتٍ بَيْنَ ذَلِكَ)).⁽⁵⁾

وعن الصادق (عليه السلام) : ((الوقوف عند الشبهة خيرٌ من الاقتحام في الهلكة)).⁽⁶⁾

والحمد لله المستعان والموفق لكل ساعٍ في طريق العلم النافع والعمل الصالح.

تمهيد : ماهية العقم

تضمن التمهيد تعريف العقم في اللغة والفقه وعلم الطب، وأنواع العمليات الطبية المستحدثة التي توصل لها التطور الطبي والتكنولوجي في مجال علاج العقم.

الفرع الأول: تعريف العقم

أولاً: العقم في اللغة: هو البيس المانع من قبول الآخر.⁽⁷⁾
والمرأة العقيم والعاقر من النساء هي التي لا تقبل ماء الفحل، و لا تحمل.
والرجل العقيم والعقام والعاقر : الذي لا يولد له.⁽⁸⁾

ثانياً: العقم في الاصطلاح الفقهي : لم يرد تعريف العقم عند الفقهاء المتقدمين ،لشهرة الكلمة وظهور معناها، فهو معنى سهل متداول عند العرب لا يشكل فهمه عند وروده في القرآن الكريم، كما في:

1- قوله تعالى: { وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ فَدِيرٌ } .⁽⁹⁾

2- قوله تعالى: { فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ } .⁽¹⁰⁾

3- قوله تعالى: { قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي عَلَامٌ وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبْرُ وَأَمْرَأِي عَاقِرٌ } .⁽¹¹⁾



و عرفه المفسرون بالعجز عن الإنجاب لوجود علةٍ أو عيبٍ في الزوجين معاً أو في أحدهما، وهم في سنٍ يمكن الإنجاب به عادةً⁽¹²⁾

ثالثاً: العقم في علم الطب: هو عدم القدرة على إنتاج نسل ، وهو مرض يصيب الرجال والنساء ، إذا مضى على زواجهما 3 سنوات ولم يحدث الحمل رغم توفر أسباب حديثه.⁽¹³⁾ وقد أثبتت التجارب والدراسات أن 40% من حالات العقم يكون الرجل هو المسؤول عنها، لذا فإن كل بحث عن أسباب عدم الإنجاب يجب أن يبدأ بفحص الرجل لسهولة الأمر وإمكان العلاج بوقتٍ أسرع وكلفةً أقل.⁽¹⁴⁾

الفرع الثاني : أنواع العقم

أولاً: العقم المؤقت: وهو النوع القابل للعلاج بمعالجة أسبابه ، فقد يكون نتيجة مرض خلقي أو مكتسب في الجهاز التناسلي الذكري أو الأنثوي ، والتي تؤدي إلى ضعف انتاج النطف والبويضات أو ضعف إنتاج الهرمونات المسئولة عن نضجها، أو عن تهيئه بطانة الرحم لاستقبال البويضة الملقة واستدامة الحمل، كما يمكن أن تكون السمنة المفرطة أحد أسبابه.⁽¹⁵⁾ وحتى الإجهاد العاطفي والنفسى.⁽¹⁶⁾ كما أن تناول بعض الأدوية والأغذية -ومنها الكحول والمخدرات- قد يؤثر على الإنجاب.⁽¹⁷⁾ جاء عن الإمام جعفر الصادق(عليه السلام) : ((من زوجَ كريمه من شاربِ خمرٍ فقد قطع رحمها)).⁽¹⁸⁾

ثانياً: العقم الدائمي : وهو الأخطر لأنّه غير قابل للشفاء، فهو ناتج عن قصور أو انعدام أعضاء التكاثر(المبيض والخصيتين) أو انسداد القنوات الخاصة بخروج البويضات أو الحيوانات المنوية انسداداً تماماً.⁽¹⁹⁾ وهي الحالة التي يُلْجأ فيها إلى "طرق الإنجاب الصناعي".

الفرع الثالث: طرق الإنجاب الصناعي

أولاً: التلقيح الصناعي الداخلي : ويتم بأخذ السائل المنوي للزوج وزرقه في رحم الزوجة، في اليوم المحدد للتبييض (يوم انطلاق البويضة من المبيض). تستعمل هذه الطريقة لعدة حالات من العقم، التي يصعب فيها التقاط البويضة مع الحيمين لأسباب مختلفة باختلاف الحالة المرضية.

ثانياً: التلقيح الصناعي الخارجي (أطفال الأنابيب)
يتم بأخذ بويضة ناضجة من مبيض الزوجة وجمعها مع حويبات منوية طازجة من الزوج في أنابيب وتركها حتى يحصل التخصيب، وعندما تصبح اللقحة ثنائية أو رباعية تنتقل عن طريق المهبل إلى داخل الرحم للع禄ق.

ثالثاً: استئجار الرحم: في بعض الحالات تصاب الزوجة بتشوهات أو أورام في الرحم ، رغم إنتاجها لبويضات ناضجة لسلامة مبيضيها، فتؤخذ منها البويضة وتلقيح خارجياً في الأنابيب بمني زوجها ، ثم تزرع اللقحة في رحم أم بديلة.

رابعاً: الاستئنام: هو محاولة إيجاد توائم بشرية من خلال التدخل في عملية انقسام اللقحة الناتجة من تخصيب البويضة بالحيمين، بحيث تحول إلى لقيحتين أو أكثر وتواصل مراحل الانقسام لتكوين أكثر من جنين.



ولهذا يمكن عدها من طرق معالجة العقم، في حالات ندرة الحيمان عند الزوج، أو ندرة البوياضة عند الزوجة، وقد توصل العلم إلى إمكانية إنتاج 8 أو 16 أو 32 أو 128 فرداً توأمًّا من نفس الفيجة، وهذا يعني استنساخ الأجنة البشرية⁽²⁰⁾ ، نجح إنتاج هذا العدد مختبرياً فقط ولم يتم زرع الأجنة في أرحام النساء.

خامساً: الاستنساخ: هو الحصول على نسخة طبق الأصل من الإنسان بدون حاجة إلى تلاقي جنسي. ولمعرفة العملية يجب معرفة شيء بسيط عن التكاثر الجنسي في الإنسان.⁽²¹⁾

سادساً: استئجار النطفة: في بعض الحالات يكون مني الرجل خالياً من الحيامن تماماً، وتسمى في الطب فقدان النطف (Azoospermia)، وتحدث بسبب مضاعفات بعض الأمراض مثل السيلان والنكاف.⁽²²⁾ فإذا كانت المرأة سليمة ولها رغبة شديدة في الإنجاب تلجأ إلى تخصيب بويضتها بحيمان رجل أجنبي خارجياً "في الأنوب" ، وبعد أن تتقسم القبيحة الانقسام الأولي والثانوي تعاد إلى رحمها لتكميل أطوار الاجتنان حتى تلد.

سابعاً: بنك النطف

وهو حفظ نطف ذكرية مبردة واستعمالها عند الحاجة، فبعض الرجال يجررون عملية لاستخراج الحيامن من الخصية لأنسداد المجرى الطبيعي لها فيستعمل أحدها في تلقيح بويضة زوجته ويحتفظ بالباقي مبرداً في بنك النطف للاستعمال في وقت لاحق لإنجاب طفل آخر، لندرة الحيامن أو لتجنب إجراء العملية مرة ثانية، وفي نفس الوقت توجد بنوك لحفظ بويضات ناضجة مهيأة للتلقيح والزرع في أرحام نساء يرغبن في الإنجاب، أو حفظ القبيحات الزائدة والأجنة لإجراء التجارب عليها.

المبحث الأول: شرعية علاج العقم بطرق الإنجاب الصناعي

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب: الأول: شرعية علاج العقم كمرض مثل باقي الأمراض، ثم المطلب الثاني: تقسيم طرق العلاج حسب حكمها الشرعي، والمطلب الثالث: المقدمات المحرمة المقتربة بطرق الإنجاب الصناعي المشروع.

المطلب الأول: شرعية علاج العقم

الفرع الأول: شرعية التداوي من الأمراض بشكل عام
إن التداوي أمر مرغوب ومحبوب في الشريعة الإسلامية، وقد يكون واجباً إذا توقفت عليه حياة الإنسان أو قدرته على أداء واجباته ومسؤولياته، أو مندوباً، أو مباحاً في حالات أخرى.

أولاً: الأحاديث الشريفة الدالة على حرمة التداوي من جميع الأمراض لإمكان العلاج منها :
1- قال رسول الله ﷺ : ((تداوروا عباد الله، فإن الله سبحانه وتعالى لم يضع داء إلا وضع له شفاء، إلا الهرم)).⁽²³⁾ ، استثنى الروايات الهرم فإنه لا علاج له.

2- قال رسول الله ﷺ : ((ما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء))⁽²⁴⁾. يدل الحديث على أن عدم الوصول إلى اكتشاف الدواء لا يدل على عدم وجوده، وعلى الإنسان أن يسعى ويجتهد من أجل التعرف عليه.

3- قال ﷺ: ((الكل داء دواء، فإذا أصبت دواء الداء برأسن الله تعالى)).⁽²⁵⁾ يرشد الحديث إلى أن التداوي سبب طبيعي تكويني للشفاء، ويبقى الله هو واهب الشفاء برحمته. وعلاج العقم من التداوي المشروع والمحبّذ، لما يحقق من إنجازات للجسد والنفس معاً.

ثانياً: الروايات الشريفة الدالة على أن استعمال الحرام في التداوي محرم، وهو ليس شفاء بل هو داء مضاد إلى الداء المراد شفائه.



1- قال الإمام جعفر الصادق(عليه السلام) : ((إن الله عز وجل لم يجعل في شيءٍ مما حرم شفاءً ولا دواء))⁽²⁶⁾.

2- قال الإمام جعفر الصادق(عليه السلام) : ((لا ينبغي لأحدٍ أن يستشفى بالحرام))⁽²⁷⁾. ظاهر الروايات أن المحرّم لا يكون دواء في أي حالٍ من الأحوال، إنما ينحصر التداوي في الدواء المحل.

ثالثاً: يستثنى من حرمة تناول المحرّم حالات الاضطرار القصوى:

1- قوله تعالى: { فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِرٍ وَلَا عَادِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ }.⁽²⁸⁾

2- قوله تعالى: { وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ .. }.⁽²⁹⁾

وبين الإمام الصادق (عليه السلام) أن إباحة المحرّم تقتصر على القدر الذي يزال به الضرر الخطير وتحفظ به النفس المحترمة، وانحصر التداوي به.

الفرع الثاني: محبوبية زيادة النسل

يرى البعض أن علاج العقم هو من أنواع العلاج الضروري لأن الإنجاب والتواجد والتناسل ضرورة من ضرورات الحياة، ورغبة فطرية مركزة في الكينونة البشرية، وهدف من أهداف الإسلام في تكثير ذراري المسلمين وتوفيق الأرض بكلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله.

أولاً: الروايات الشريفة الدالة على استحباب التكاثر والتناسل:

1- قال رسول الله ﷺ : ((ما يمنع المؤمن أن يتذلل أهلاً؟ لعل الله يرزقه نسمة تشقق الأرض بلا الله))⁽³⁰⁾.

3- قال رسول الله ﷺ: ((تناكروا تناسلوا فإني مباهكم الأمم يوم القيمة))⁽³¹⁾.

4- قال الإمام السجاد(عليه السلام) : ((من سعادة الرجل أن يكون له ولد يستعين بهم))⁽³²⁾.

دلالة الأحاديث: تدل على حد الإسلام على التناسل والتكاثر وجعله سبباً لتباهي النبي ﷺ بأمته يوم القيمة ، إضافة إلى أنه من الأمور المحببة للشرع وللزوجين وللعرف الاجتماعي.⁽³³⁾

ثانياً: تدل الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة على أن الزواج والأطفال هم سبب في زيادة رزق العبد:

1- قوله تعالى: { إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءٍ يُغْنِهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ }⁽³⁴⁾.

2- قوله تعالى: { وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُنُ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ }⁽³⁵⁾.

3- روى عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) أنه قال: ((الرزقُ مع النساء والعيال))⁽³⁶⁾.

يرى البحث أن عدم الإنجاب ليس خطيراً إلى درجة ثبات من أجله المحرمات الثابتة، فالحاجة إلى استعمال المحرّم تقدر بقدرها وفي حدود معينة.

المطلب الثاني: تقسيم طرق الإنجاب الصناعي حسب حكمها الشرعي

يمكن تقسيم طرق الإنجاب إلى: طرق مباحة باتفاق الفقهاء، وطرق محرمة باتفاق الفقهاء، وطرق مختلف في حكمها.

الفرع الأول: طرق الإنجاب الصناعي المباحة

وهي التقليع الصناعي بين الزوج والزوجة الشرعاً بينهما سواء كان داخلياً أو خارجياً، أو باستئجار رحم زوجة لحضانة بويضة ملقحة لزوجة أخرى لنفس الزوج، ولكي تكون الطريقة مباحة يرى الفقهاء وجوب توفر مجموعة شروط فيها.



أولاً: شروط إباحة طرق الإنجاب الصناعي

1. أن تجري بين الزوج والزوجة حسراً، بالتلقيح الصناعي الداخلي أو الخارجي.
2. أن تكون في حال تعذر التلقيح بالطرق المعهودة، فهو حرام ابتداءً بلا ضرورة؛ إذ ليس من العقل والمنطق السليم أن يلجأ إليه في الظروف الطبيعية السليمة.
3. أن تكون بوجود وحياة الزوج وفي ظل العلاقة الزوجية.
4. أن لا يكون فيها ضرر أو خطر على الزوج أو الزوجة، ونسبة نجاحها مضمونة.
5. أن لا تبقى بعد العملية لقيحات محفوظة تستعمل لاحقاً وتؤدي إلى خلط الأنساب، أو تعرض للموت ففي هذا هدر لكرامة الجنين الذي هو مبدأ نشوء الإنسان.

ثانياً: الفقهاء القائلون بجواز التلقيح الصناعي

إن جواز التلقيح الصناعي بين مني الزوج وبويضة الزوجة محل اتفاق، بل إجماع الفقهاء المعاصرين⁽³⁷⁾، باستثناء عدد قليل منهم لا يؤثر على الاتفاق العام.

حتى إن المجمع الفقهي الإسلامي أصدر بياناً في مجلسه المنعقد في مكة المكرمة 1403هـ جاء فيه: إنأخذ النطفة الذكورية من الزوج وحقنها في رحم زوجته في طريقة التلقيح الداخلي أسلوب جائز شرعاً، بعد أن تثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية لأجل الحمل.⁽³⁸⁾

ومن فقهاء الإمامية القائلين بجواز التلقيح الصناعي:

1-السيد روح الله الخميني: ((لا إشكال في أن تلقيح ماء الرجل بزوجته جائز وإن وجب الاحتراز عن حصول مقدمات محرمة ككون الملفح-المعالج-أجنبياً، أو التلقيح مستلزمأً للنظر إلى ما لا يجوز النظر إليه، فلو فرض أن النطفة خرجت بوجه محل ولقحها الزوج بزوجته فحصل منها ولد، كان ولدهما، كما لو تولد من جماع)).⁽³⁹⁾

2-الشيخ مكارم الشيرازي: ((يجوز تلقيحها بنطفة زوجها ما لم يستلزم النظر واللامس المحرم إلا عند الضرورة)).⁽⁴⁰⁾

3-السيد عبد الأعلى السبزواري: ((يجوز تلقيح ماء الرجل بزوجته مالم يشتمل على محرم في البين)).⁽⁴¹⁾

4-السيد محمد مفتى الشيعة: ((يجوز التزرير وإدخال نطفة الرجل في رحم امرأته بالإبرة أو وسائل أخرى بشرط أن تكون مقدماته مشروعة وحلالاً)).⁽⁴²⁾

5-السيد محمد سعيد الحكيم: ((يجوز تلقيح بويضة المرأة بنطفة زوجها من دون فرق بين تلقيحها في الرحم-بطريق الوطء أو بإدخال المني من دون وطء- وتلقيحها خارج الرحم)).⁽⁴³⁾

6-السيد محمد صادق الصدر: ((ليس في عملية التلقيح الخارجية إشكال من الناحية الفقهية)).⁽⁴⁴⁾

الفرع الثاني: طرق الإنجاب الصناعي المحرمة

وهي الطرق التي تخالف واحداً من الشروط المذكورة في الفرع الأول، ومنها:
استئجار الرحم (إذا كانت الرحم الحاضنة أجنبية عن الحيم الملفح)، استئجار النطفة ، استعمال بنك النطف.

أولاً: التفصيل في كل طريقة من الطرق المحرمة

1-استئجار الرحم : يمكن الحكم بحلته في حالة واحدة فقط ، وهي أن تكون صاحبة البويضة وصاحبة الرحم الحاضن زوجتين لرجل واحد. أما إذا كانت صاحبة الرحم المستأجر غريبة عن الزوج فهو حرام، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة.

2-استئجار النطفة : اتفق الفقهاء على حرمة هذه الطرق لأنها تؤدي إلى الاستهانة بالمحرمات المرتبطة بالزواج والأنساب والتي هي من أهم موارد الاحتياط .

3-بنك النطف: قد تكون لهذه العملية مبررات طبية وإنسانية لكن الخطورة فيها هي إمكانية خلط النطف واشتباه الأنسباب.

ثانياً: الفقهاء القائلون بحرمة استئجار الرحم الغريب عن الزوج، واستئجار النطفة وبنك النطف .

1-السيد الخوئي: ((لا يجوز تلقيح المرأة بماء أجنبي)).⁽⁴⁵⁾



2-السيد الخميني: ((لا يجوز تلقيح بماء غير الزوج سواء كانت المرأة ذات بعل أو لا، رضي الزوج بذلك أو لا، كانت المرأة من محارمه كأمه أو أخته أو لا)).⁽⁴⁶⁾

3-الشيخ جواد التبريزى: ((لا يجوز تلقيح المرأة بماء الرجل الأجنبي سواء كان التلقيح بواسطة رجل أجنبي أو زوجها)).⁽⁴⁷⁾

4-السيد السيستاني: ((إذا أدخلت المرأة مني رجل أجنبي في فرجها أثمت)).⁽⁴⁸⁾

5-السيد محمد سعيد الحكيم: ((أما تلقيحها بنطفة أجنبي فهو حرام إذا كان التلقيح في الرحم بطريق الوطء ، أو بمجرد إدخال المنى ، وإن كان التلقيح خارج الرحم)).⁽⁴⁹⁾

6-الشيخ السندي: ((لا يجوز تلقيح المرأة بماء رجل أجنبي، كما لا يجوز زرع بويضة مخصبة بماء رجل أجنبي في رحم امرأة أجنبية عنه، لا سيما وهي زوجة لرجل آخر)).⁽⁵⁰⁾

ثالثاً: المحاذير التي تدعو إلى تحريم هذه الطرق

1-دخول ماء الأجنبي في رحم الأجنبية .

2-التقاء بويضة مع حimin بدون زواج شرعاً.

3-اختلاط الأنساب وما ينتج عنه من ضياع الحقوق والمواريث، ونكاح المحارم المحتمل.

4-الحصول على أطفال بدون زواج، واحتمال حمل فتيات غير متزوجات.⁽⁵¹⁾

الفرع الثالث: طرق الإنجاب الصناعي المختلف عليها

أولاً: الاستئنام والاستنساخ

رغم إن عمليتي الاستئنام والاستنساخ مازالتا تحت التجربة ،ولم يثبت تطبيقهما على البشر لحد الآن، إلا أن وجود هذا الاحتمال جعل فقهاء المجتمع يضعونهما في معرض التحليل والاستبطاط للوصول إلى حكمهما الشرعي ، وقد اختلفت آراء الفقهاء المعاصرین حول جواز عمليتي الاستئنام والاستنساخ فقد انقسموا إلى مؤيدین ومعارضین لهاتین العمليتين .

ثانياً: أدلة المؤيدین للاستئنام والاستنساخ

1-عدم وجود أدلة شرعية تمنع القيام بها، وللإنسان حرية الاختيار في الحصول على ولد من العملية الجنسية أو غيرها.

2-يمكن الاستفادة منها في علاج العقم خاصة إذا كان الزوج خالي من النطف.

3-استخدامها لتحسين الأجيال القادمة باستخدام خلية من إنسان يحمل كل الصفات المتميزة والمرغوبة : خالي من المرض، ذكي، معمّر، جميل، قوي ... الخ.

4-استخدامها لتحديد جنس الجنين المطلوب الذي ترغب الأسرة في الحصول عليه .

ثالثاً: أدلة المعارضين على الاستئنام والاستنساخ

1-اختلاط الأنساب، وإيجاد ابناء بلا أب وهو أمر مخالف للطبيعة وللعرف.

2-تغير خلق الله تعالى.

3-القاء بويضة و حimin بدون زواج شرعاً.

4-قد يؤدي إلى الاستغناء عن الزواج لإمكان حصول الأطفال بدونه.

5-قد يؤدي إلى تسخير الاستنساخ لأغراض ضد البشرية، كإنتاج جيش قوي منظوم تابع لإحدى الدول ضد العالم ، أو سيادة عرق معين... الخ.

6-قد تسود النساء وينقرض الرجال أو العكس.

7-اختلال النظام العام فقد جرت حكمة الشارع المقدس على حفظ النظام باختلاف الألسنة والألوان، فإذا وجد أفراد متشابهون في الشكل والحجم والمواصفات حتى في بصمة الأصابع بعدد كبير، فيختلط المدعى والمدعى عليه، والجاني والمجنى عليه، وتشتبه الزوجة بزوجها، والطلبة في الامتحان... الخ وتبادل المؤيدون والمعارضون الردود على بعضهم البعض، ولا مجال هنا لذكر كل الردود.

المطلب الثالث: المقدمات المحرمة المقترنة بالإنجاب الصناعي المشروع

على الرغم من اتفاق الفقهاء على جواز تلقيح بويضة الزوجة بماء الزوج، داخلياً أو خارجياً، وجواز تلقيح بويضة إحدى زوجتيه بماءه خارجياً ثم زرع اللقحة في رحم زوجته الأخرى، إلا أنهم اختلفوا بشأن بعض المحرمات التي ترافق عملية الزرع من قبل الطبيب، ومنها: النظر واللمس المحرمين ، و الاستمناء.



الفرع الأول: النظر واللمس المحرمان للعورة والجسم أولاً: الحكم الأولى للنظر واللمس للعورة والجسم

من المسلمات الثابتة في الشريعة الإسلامية حرمة نظر الإنسان البالغ المميز إلى مفاتن الجنس المخالف ولمس أعضاء جسمه، وتنكح الحرمة في النظر إلى الأعضاء التناسلية (العورة) ولمسها حتى للجنس المماثل (باستثناء الزوجة وملك اليمين).

ثانياً: الحكم الثاني للنظر واللمس

وقد تسلم الفقهاء على إباحة النظر واللمس في حالات الضرورة ، ومنها إذا توقف العلاج عليها. (52)
ويتحدد مقدار الضرورة من العرف العام والمصلحة العامة. (53)
واختلف الفقهاء في اعتبار أو عدم اعتبار علاج العقم ضرورة تبيح النظر واللمس المحرمين .

1-الفقهاء المجوزون للنظر واللمس للضرورة

صرح بعض الفقهاء بأن الإنجاب بطرق صناعية ضرورة تجُوز النظر واللمس بسبب الأضرار التي تصيب العقيم وأسرته ، ومنهم :

أ-السيد محمد سعيد الحكيم: ((لما كان استخراج البويضة و إرجاعها للرحم مستلزمًا لكشف العورة للأجنبي ومسها في الغالب فهو محرم من هذه الجهة ، ولا يحل إلا بمبرر يبلغ حد الحرج أو الضرر)). (54)

ب-السيد علي السيستاني: ((إذا توقف تلقيح البويضة على عمل الطبيب الأجنبي فلا يجوز إلا مع الضرورة كما لو كان ترك الإنجاب حرجاً ، ولم يمكن العمل بدون ذلك)). (55)

ج-الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: ((يجوز تلقيحها بنطفة زوجها ما لم يستلزم النظر واللمس المحرم إلا عند الضرورة))). (56)

2-الفقهاء القائلون بحرمة الإنجاب الصناعي لاقترانه بالنظر واللمس المحرمين

وبعضهم من لا يرى أن الإنجاب ضرورة فحرم الإنجاب الصناعي :

أ-الشيخ محمد إسحاق الفياض: ((الحصول على الولد ليس واجباً شرعاً للزوجين فلا يجوز ارتكاب الحرام مقدمة للحصول عليه)). (57)

و كذلك قال الشيخ الفياض: ((التلقيح الصناعي جائز في نفسه إلا أنه مستلزم لكشف العورة فيحرم من هذه الجهة ولو كان أمام الطبيبة)). (58)

2-الشيخ محمد السندي: ((لا يجوز مباشرة غير الزوج لعملية التلقيح الصناعي ، ولا بد من مراعاة عدم كشف العورة أمام الطبيب من الجنس الآخر)). (59)

3-الشيخ شمس الدين الوااعظي: ((حتى إذا كانت طبيبة لا يجوز إذا توقف على نظرها للفرج كيف بالأجنبي)). (60)

ويرى البحث أن النظر واللمس إذا كانا بدون ريبة وتلذذ من قبل الطبيب أو الطبيبة فإنه يخرج عن الحرمة، بما إن كل فعل يرتبط بالنسبة (إنما الأعمال بالنيات)، و(لا حياء في العلم والدين)، والطب من العلم ، هذا من جانب الطبيب المعالج.

ومن جانب المريض الذي يتلقى العلاج فهو كذلك يكشف عن عورته أو يسمح لغير الزوج بالنظر لها أو لمسها ؛ لغرض العلاج وليس لغرض ذئنة ، وهذا أيضاً يرفع عنه الحرمة بنفس المبدأ، ذئنة العمل، إن لم يكن على مبني الضرورة، والله أعلم.

الفرع الثاني: الاستمناء

لما كان الحصول على الحوينات المنوية يستدعي إخراج المنى، ولا طريقة لذلك غير الاستمناء وهو محرم مطلاً ، فلابد من اعتماد آلية محللة لاستخراج المنى كالملاءعة مع الزوجة.

أما غير المتزوج فهو لا يحل له تلقيح بويضة امرأة أجنبية عنه، فلا مورد لهذا المحرم فيه. (61)

ذلك يرى البحث أن ذئنة إخراج المنى لغرض العلاج ليست كنية الاستمناء المحرم، إذا كان لكل أمرئ ما ذئنة، وإنما الأعمال بالنيات.



المبحث الثاني: تطبيق مباني الفقه الاجتماعي على أحكام الإنجباب الصناعي يتضمن المبحث مطلبين، الأول: لبيان المبادئ الفقهية المرتبطة بالمجتمع الإنساني، من أحكام وقواعد فقهية.

وفي المطلب الثاني: لبيان المبادئ الفقهية المرتبطة بالمجتمع الإسلامي، وبالتأكيد على الفقه الاجتماعي أن يطبق الاثنين معاً في استنباط الحكم الشرعي كون المجتمع الإسلامي جزء من المجتمع الإنساني.

المطلب الأول : مباني الفقه الاجتماعي الإنساني

إن الخطابات التي توجه بها القرآن الكريم ، بما فيها من أحكام وضعية وتشريعية وموارد إرشادية، تشمل المجتمع الإسلامي خاصة والإنساني عامة ، وسنقسم المطلب إلى فرعين: الأول: الأحكام بأنواعها: التشريعية والوضعية، والإرشادية، والثاني: القواعد الفقهية.

الفرع الأول: الأحكام

أولاً: التشريعية ، و منها: القصاص

قوله تعالى: { وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولَئِكُمْ الْأَلْبَابُ }⁽⁶²⁾.

إن تشريع حد القصاص على القاتل يهب الحياة إلى المجتمع ، وإن لفظ (يا أولي الألباب) لا يختص بالمؤمنين والمُتَدَبِّرين فقط ، بل هو متوجه إلى المجتمع البشري كله.

ومن هنا جاءت حرمة إسقاط الجنين ، واتلاف اللقيحات الزائدة الناتجة من تلقيح البويضات ، أو الناتجة من التدخل في انقسام اللقيحة في أول أطوارها لتنتج نسخاً متعددة كما في الاستنساخ والاستئنام. فإن هذه الأجنحة هي مبدأ نشوء الإنسان الذي أقر الله كرامته.

ثانياً: الأحكام الوضعية التكوينية ، مثل: كرامة بني آدم

قوله تعالى: { وَلَقَدْ كَرِمَنَا بَنِي آدَمَ }⁽⁶³⁾.

ونستفيد من هذه الآية : إن الله تعالى أخذ المجتمع بنظر الاعتبار في هذه الآية ووجه خطابه إلى المجتمع البشري كافة بوجوب احترام الإنسان للإنسان وإن كان كافراً.

و ضرورة مراعاة الحقوق العامة للمجتمع ، وأي عمل يوجب إيداع المجتمع أو اضطرابه ، فهو مرفوض حتى لو كان ذلك المجتمع مجتمعاً غير مسلم ، فان ديننا قد جعل للمجتمع حقوقاً ، كما جعل للأفراد حقوق.

ثالثاً: الأحكام الإرشادية ، و منها:

1- مراعاة عفة المجتمع البشري.

قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ }⁽⁶⁴⁾

إن احتياط بعض الفقهاء من النظر إلى العورة أو لمسها من قبل الطبيب الذي يجري العملية إلا في حدود الضرورة التي تبلغ العسر والحرج، هو تطبيق لهذا المبدأ، وهو نشر روح العفة وجوهرها في المجتمع.

2- لزوم رعاية سلامة المجتمع البشري.

قول الإمام علي(عليه السلام) : ((أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق))⁽⁶⁵⁾

إن إشاعة روح الأخوة ومبادأ المساواة في الإنسانية من أهم ركائز الحفاظ على المجتمع سليماً من النزاعات والخصومات والفرضي.

وهكذا يجب تجنب بعض نتائج التلقيح الصناعي التي تثير نزاعات ومنها : تنازع صاحبة البويبة وصاحبة الرحم المستأجر على أمومة الطفل الوليد ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد أم الجنين رغم إنهم اتفقوا من جهة الأب على أنه صاحب النطفة ، حتى لو أدخل المني بالآلة أو جرى التلقيح خارج الرحم، ومن جهة الأم فإن أمه هي صاحبة البويبة بلا خلاف ، وعليه ثبت بينهما أحكام النسب من إرث وحرمة ونفقة وغيرها.

السيد الخوئي: ((يجوز تلقيح الزوجة بنطفة زوجها .. وحكم الولد منه حكم سائر أولادهما بلا فرق أصلاً)).⁽⁶⁶⁾

السيد الخميني : ((لو فرض أن النطفة خرجت بوجه محل ولقحها الزوج بزوجته فحصل منها ولد، كان ولدهما ، كما لو تولد من جماع)).⁽⁶⁷⁾



ولا يستبعد أن تكون الأم الحاضنة محظوظاً بالنسبة للطفل فإذا كانت المرأة التي ترضعه يتغذى على لبنها تحرم عليه، فمن باب أولى أن المرأة التي يتغذى على دمها ولحمها تحرم عليه أيضاً.
الشيخ السندي: ((كل من صاحبة البوبيضة وصاحبة الرحم أُمّ نسبية للوليد ، يرث منها ويرثانه)).⁽⁶⁸⁾
يرى الباحث إن مفهوم تعدد الأم غير مقبول عرفاً، إضافة إلى وجود الغيرة و التنافس ابتداءً بين الضرتين فكيف تجتمعان في أمومة طفل واحد!

الفرع الثاني: القواعد الفقهية المتعلقة بالمجتمع البشري، منها: حرمة الإفساد في الأرض
قوله تعالى: {وَإِذَا تُولِي سَعْيَ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ}.⁽⁶⁹⁾
فأي طريقة من طرق الإنجاب الصناعي تشتمل على ما يفسد المجتمع هي محرمة، مثل نشر أولاد غير شرعيين خارج إطار العلاقة الزوجية بين صوفوه.

المطلب الثاني : تطبيق مباني الفقه الاجتماعي الإسلامي على حكم الإنجاب الصناعي
يوجد في الفقه مواضيع ترتبط بالمجتمع المسلم خاصة، ولذا سيتضمن المطلب فرعين ،الأول لبيان: مباني فقهية اجتماعية من أصول الدين الإسلامي، ومباني فقهية اجتماعية هي من الأحكام الإرشادية للمسلم.

الفرع الأول: مباني فقهية اجتماعية من أصول الدين الإسلامي

أولاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

1- قوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أَمَّةٍ أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ}.⁽⁷⁰⁾

2- قوله تعالى: {يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.⁽⁷¹⁾
 إن الله عز وجل يريد أن يكون المجتمع المسلم هي الأمة الأفضل، وحدد لها الطريق لذلك من خلال قوله تعالى: (تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ).

يرى البحث أن التكافل الاجتماعي هو من أبرز مصاديق الأمر بالمعروف، وإن كثرة الحروب والويالات التي تعرض لها بلدنا العزيز خلف عدداً كبيراً من الأيتام بلا معيل وربما بلا مأوى، فيمكن للعقل الذي يأس من علاج العقم بالطرق المشروعة أن يتکفل برعاية أحدهم بدلاً من التوجه إلى الطرق غير المشروعة.

ثانياً: علاقة المجتمع الإسلامي بقيادته الدينية

1- {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ}.⁽⁷²⁾

وعلى هذا المبني يمكن الحكم بحرمة استيلاد اطفال من غير آبائهم الشرعيين، وذلك كون هذه الفئة من الناس لا ترتبط بالدين ولا بالأئمة الهداء كأثر وضعى لنشوئهم من الحرام.
الأدلة:

1- قال رسول الله ﷺ لعلي(عليه السلام) : ((ياعلي لا يحبك إلا من طابت ولادته، ولا يبغضك إلا من خبث ولادته)).⁽⁷³⁾

2- ورد أن الصحابة كانوا يعرضون أولادهم على أمير المؤمنين(عليه السلام) ، ويقولون لهم: أتحب هذا؟، فإذا قال : نعم ، علم أنه منه، وإلا...((كنا نبور-أي نختبر - أبنائنا بحب علي ابن أبي طالب، فمن قبله علمنا أنه من صلبنا...)).⁽⁷⁴⁾

الفرع الثاني: مباني فقهية اجتماعية إسلامية من الأحكام الإرشادية
أولاً: الأمر بعض البصر عن المحرمات

1- قوله تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ}.⁽⁷⁵⁾

غض البصر هو ترك النظر رأساً، أو خفض النظر بحيث لا يملأ الناظر عينيه بما ينظر إليه، وحفظ الفروج هو حفظها من الزنى لكن وردت أحاديث متفرقة تدل على وجوب حفظه من النظر و وجوب الاستئثار.⁽⁷⁶⁾

ثانياً: عدم جواز تسلط الكفار على المسلمين

1- قوله تعالى: {وَلَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ لِكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا}.⁽⁷⁷⁾



لا يجوز للكافر أن يتسلط على المسلم، وعلى رأي مشهور الفقهاء فإن زواج المرأة المسلمة بالرجل المسيحي بالعقد الدائم باطل بناءً على هذه الآية الكريمة.⁽⁷⁸⁾ ولكن يحتمل أن الآية الكريمة لا تختص بالأفراد وإنما تشير إلى أن المجتمع المسلم ككل لا ينبغي أن يكون تحت سلطة الكافر. أي نفي السبيل عن المجتمع الإسلامي، ولذا حينما نلاحظ الآيات الأخرى:
2- قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أُولَائِكَ بَعْضٌ} .⁽⁷⁹⁾ قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) المراد منه المجتمع المسلم المؤمن ، أي يا أيها المسلمين والمؤمنين لا يجعلوا الكفار أوليائهم.

ويرى البحث : أن التسلیم لمجتمع الكافر بكل ما ينتجه من أفكار ونظريات وتجارب في مجال العلم والطب هو عين تسلطهم على المجتمع المسلم، ومن هنا يجب على المسلم أن لا ينجرف وراء بعض الطرق التي يحصل فيها اختلاط النسب والتقاء البوبيضة بالحيمن الأجنبي فإن كانت في نظره تحل له مشكلة شخصية كالعقل، فهي في الواقع تدخله في مشكلة أكبر وهي مخالفة ثوابت شريعته.

الختمة والنتائج

أولاً: إن الاستفادة من طرق الإنجاب الصناعي لعلاج العقم يمكن أن يكون لها منفعة باللحاظ الشخصي ولكن من الناحية الاجتماعية يمكن أن يكون فيها ضرر على المجتمع، لذا يجب على الفقيه وضع هذه الاعتبارات في الحساب عند استنباط الحكم الشرعي، وينطبق الأمر نفسه على كل المسائل المستحدثة.
ثانياً: إن كل حكم يؤدي إلى الفوضى فإن الشارع يحكم عليه بالبطلان من وجهة نظر الفقه تماماً كما يحكم عليه العقل بالبطلان، لأن أحد الأشياء المرغوبة في الشريعة هو سلام وأمن وراحة المجتمع. لذا فإن العقل والشرع يحكمان ببطلان التلقيح بين رجل وامرأة أجنبيان، لما في ذلك من خلط للأنساب وتضييع للحقوق والمواريث ، وكذلك يحكم العقل والشرع ببطلان الاستنساخ البشري إذا وصل حدًا تختلط فيه الأمور فلا يعرف الجاني من المجنى عليه، ولا الشاهد من المشهود عليه، وقد قامت حكمة الخالق على حفظ نظام المجتمع باختلاف الألوان والأشكال والأنسن، ولا يجوز العبث بهذا النظام.
كما يحكم العقل والشرع ببطلان تلقيح الفتيات بدون زواج لأن ذلك سينشر في المجتمع لقطاء وأبناء يفتقرن إلى آباء يحيطون بهم بالعنابة والرعاية والتربية السليمة ، وهذا ما ترجع ويلاته على المجتمع بأفراد متشردين عاطلين عن العمل، يعيشون عالة على أسرهم أو يعيشون بأمن وسلامة المجتمع بالجرائم، و تكتظ بهم السجون.

ثالثاً: إن المباحث الأصولية للفقه الاجتماعي ترتبط بالملاكيات، فإذا وجد تزاحم بين الحكم المرتبط بالمجتمع والحكم المرتبط بالفرد، فتقديم أحدهما يرجع إلى الملاليات وطبعاً يقدم الملك الأهم، وهو المرتبط بالمجتمع.
رابعاً: إن أحكام الفقه الاجتماعي لا تحتاج إلى تأسيس فقه جديد، بل يجب الاستفادة من الأبحاث الأصولية المتوفرة واستخراج ما ينطبق منها على الفقه الاجتماعي من خلال التأمل في القواعد الفقهية و المباحث الأصولية، فالصحيح إننا بحاجة إلى تكميل مباحث علم الأصول، وليس تأسيس فقه جديد.
خامساً: إن الشارع الإسلامي حرم التبني بإعطاء اسم الرجل ونسبة لابن ليس من صلبه ، ولكنه لم يمنع كفالة اليتيم والإحسان إليه وتربيته ، بل جعل لذلك عظيم الأجر والثواب، فلا حرج على من فقد الأمل في إنجاب طفل أن يربى في بيته طفلاً يتيماً، فيعوضه عن حرمانه من أبيه ، ويسد هو من جانبة الشعور بفقد الولد، على أن يبقى منتسباً لأبيه الصحيح، وتراعي حرمة تكشف الابن مع محارم الأب المتبني (سواء كان ذكرأً أو أنثى).

وكم من حالة من حالات العقم شفيت بهذه الطريقة الإنسانية إذ بعد تبني طفل تزول بعض عوارض عدم الإنجاب النفسية ويتحقق الحمل لدى الزوجة طبيعياً.
وفي هذا الفعل صورة من صور التكافل الاجتماعي التي أمر بها الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ في أكثر من موضع.
والحمد لله رب العالمين ... وصلى الله على محمد وآلـه الطيبين الطاهرين.



- (1) الكهف: 46 .
(2) المصطلح من اختيار الباحث لأنه لم يجد ما يعبر عنه أنساب من هذا التعبير، على غرار استئجار الرحم.
(3) الشورى: 50 .
(4) الأنبياء: 89 .
(5) الحر العامل، محمد بن الحسن(ت:1104هـ): وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، مؤسسة إحياء التراث، قم - ايران، 1372هـ ، 175\27 .
(6) المصدر نفسه ، 195\27 .
(7) الراغب الأصفهاني الراغب الأصفهاني(ت: 503هـ): مفردات ألفاظ القرآن، المكتبة المرتضوية ، قم- ایران، 1373هـ ، 342 .
·
(8) ظ: ابن منظور(ت:711هـ): لسان العرب ، مؤسسة أدب الحوزة، قم- ایران ، 1405هـ ، 12\412 ، وكذلك 591\4 .
(9) الشورى: 50 .
(10) الذاريات: 29 .
(11) آل عمران: 40 .
(12) ابن كثير، اسماعيل بن عمر(ت:774هـ): تفسير القرآن العظيم ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، 1419 ، 1419\2 .
(13) محفوظ، نجيب ميخائيل باشا (ت:1974م): أمراض النساء العملية والطبية، مطبعة المعارف، القاهرة - مصر ، 1957م ، 52 .
(14) ظ: فاخوري، سبورو : العقم عند الرجال والنساء، دار العلم للملايين ، بيروت-لبنان ، 1979م ، 28 .
(15) الجاعوني، تاج الدين: الإنسان هذا الكائن العجيب، دار عمان ، ،الأردن ، 1993م ، 143\2 .
(16) ظ: عبد الحميد، مرسي: التغلب على عدم الخصوبة، الدار العربية للعلوم ،بيروت-لبنان ،1995م ، 30-26 .
(17) المصدر نفسه، 54 .
(18) الكليني، محمد بن يعقوب(ت:329هـ) : الكافي، دار صادر، بيروت-لبنان ، 1401هـ ، 5\347 .
(19) فاخوري : العقم عند النساء والرجال، 28 .
(20) الجاعوني : الإنسان هذا الكائن العجيب، 146\2 .
(21) كمال، علي: الجنس والنفس في الحياة الإنسانية، المؤسسة العربية ،بيروت-لبنان ،1994م ، 2\329 .
(22) عبد الحميد، مرسي: التغلب على عدم الخصوبة، 52 .
(23) الفرويني، محمد (ت:273هـ) : سنن ابن ماجة، دار الفكر ، بيروت-لبنان ت: محمد فؤاد عبدالباقي ، 1137\2 .
(24) المصدر نفسه، 1138\2 .
(25) الفرويني، محمد بن يزيد : سنن ابن ماجة ، 1139\2 .
(26) الكليني: الكافي، 6\413 .
(27) المصدر نفسه، 6\414 .
(28) البقرة : 173 .
(29) الأنعام: 119 .
(30) الحر العامل: وسائل الشيعة، 14\20 .
(31) الطوسي(ت:460هـ):المبسوط في فقه الإمامية، المطبعة الحيدرية ،طهران- ایران ، 1388هـ ، 4\193 .
(32) الكليني: الكافي ،2\6 .
(33) العاملی: الوسائل ،20\15 .
(34) النور: 32 .
(35) الإسراء: 151 .
(36) الكليني: الكافي ،5\330 .
(37) لأن المسألة معاصرة لم يتعرض لها الفقهاء المتقدمون ولا المتأخرین .
(38) سلامہ، زید أحmd: أطفال الأنبياء، 80 .
(39) الخميني ، روح الله(ت:1409هـ) : تحریر الوسیلة، دار الصراط المستقیم، بيروت-لبنان ، 1403هـ ، 2\621 .
(40) الشیرازی ، ناصر مکارم: الفتاوى الجديدة، مدرسة الإمام علي ٧ ،قم- ایران ، 1419هـ ، 1\426 .
(41) السبزواری، عبد الأعلى (ت:1414هـ) : مهدب الأحكام ،مكتب السيد السبزواری ،قم- ایران ، 1416هـ ، 25\247 .
(42) مفتی الشیعه، محمد (ت:1431هـ) : منتخب المسائل ،مكتب مفتی الشیعه، قم- ایران، 1419هـ ، 632 .
(43) الحکیم، محمد سعید: منهاج الصالحين، المعاملات، دار الصفویة، بيروت، 1418هـ ، 51 .
(44) الصدر، محمد صادق (ت:1419هـ) : ما وراء الفقه ،مطبعة الآداب، النجف الأشرف-العراق ، 1996 م ، 8\16 .
(45) الخوئی، أبو القاسم(ت:1413هـ): منهاج الصالحين، العادات، دار المنقین، بيروت-لبنان ، 1\427 .
(46) الخمينی: تحریر الوسیلة ،2\620 .



- (47) التبريزی، جواد: صراط النجاة ،دار الاعتصام ،قم-ایران، 1417 هـ، 554\2 .
- (48) السیستانی: منهاج الصالحين، المعاملات، 82\3 .
- (49) الحکیم، محمد سعید: منهاج الصالحين، المعاملات، 52 .
- (50) السند، محمد: الموقع الرسمي لمكتب الشيخ محمد السند على الفيسبوك m.facebook.com تاريخ المشاهدة 16\12\2020 .
- (51) الصدر، محمد صادق: ما وراء الفقه، 21\6 .
- (52) الطوسي: المبسوط ، 160\4 .
- (53) الشیرازی، ناصر مکارم: الفتاوى الجديدة، 214\1 .
- (54) الحکیم، محمد سعید: منهاج الصالحين، 52 .
- (55) السیستانی: منهاج الصالحين، المعاملات، 82\3 .
- (56) الشیرازی، ناصر مکارم: الفتاوى الجديدة، 426\1 .
- (57) الفیاض: الاستفقاءات الشرعیة، مکتب الشيخ محمد اسحاق الفیاض ،مطبعة الكلمة الطيبة، بغداد-العراق، ط3، 2016 م ، 513 .
- (58) المصدر نفسه، 514 .
- (59) السند، محمد: الموقع الرسمي لمكتب الشيخ محمد السند على الفيسبوك m.facebook.com تاريخ المشاهدة 16\12\2020 .
- (60) الموقع الرسمي لمكتب الشيخ شمس الدين الواقعی ، www.wadhy.com ، تاريخ المشاهدة 17\12\2020 .
- (61) العذاري، سعيد کاظم: التلیق الصناعی بین العلم والشريعة، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم-ایران ، 1429 هـ ، 96 .
- (62) البقرة: 179 .
- (63) الإسراء: 70 .
- (64) البقرة : 222 .
- (65) ابن ابی الحیدی(ت:656هـ): شرح نهج البلاغة، ط1، 1378 ، دار إحياء الكتب العربية ، 84\3 .
- (66) الخوئی: منهاج الصالحين ، 1\1 ، 428 .
- (67) الخمینی: تحریر الوسیلة ، 622\2 .
- (68) السند، محمد : الموقع الرسمي لمكتب الشيخ محمد السند على الفيسبوك m.facebook.com تاريخ المشاهدة 16\12\2020 .
- (69) البقرة: 205 .
- (70) آل عمران: 110 .
- (71) آل عمران: 104 .
- (72) النساء: 59 .
- (73) المجلسی، محمد باقر(ت:1111هـ): بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت-لبنان، 1403 هـ، 27\145 .
- (74) المیلانی، علی: محاضرات في الاعتقاد، قم-ایران ، 1412 هـ، 2\814 .
- (75) النور: 30 .
- (76) الطباطبائی : المیزان، 15\77 .
- (77) النساء: 141 .
- (78) الطبرسی: مجمع البيان، 3\257 .
- (79) المائدة: 51 .



المصادر والمراجع

- 1 القرآن الكريم
- 2 البهادلي، أحمد: آداب العشرة من هدى النبي والعترة، ط1 ، ديوان الكتاب ، بيروت-لبنان،2006.
- 3 التبرizi، جواد: صراط النجاة ، دار الاعتصام ، قم-ایران،1417هـ
- 4 الجاعوني، ناج الدين محمود: الإنسان هذا الكائن العجيب ، دار عمان ،الأردن ،1993م
- 5 الجواهري،حسن: الفقه المعاصر ، العارف للمطبوعات،بيروت-لبنان،2012م
- 6 ابن أبي الحميد(ت:656هـ): شرح نهج البلاغة،ط1، 1378 ، دار إحياء الكتب العربية ،8413هـ.
- 7 الحر العاملی(ت:1104هـ): وسائل الشیعة إلى تحصیل مسائل الشریعة، مؤسسة إحياء التراث، قم -ایران، 1372هـ
- 8 الحکیم، محمد سعید: منهاج الصالحين ، المعاملات ، دار الصفویة، بيروت،1418هـ
- 9 الخميني، روح الله(ت:1409هـ) : تحریر الوسیلة ، دار الصراط المستقیم ، بيروت-لبنان ،1403هـ
- 10 الخوئي، أبو القاسم(ت:1413هـ): منهاج الصالحين ، العبادات ، دار المنقین ، بيروت-لبنان
- 11 الراغب الأصفهاني(ت:503هـ): مفردات ألفاظ القرآن ، المکتبة المترضویة ، قم-ایران،1373هـ
- 12 السبزواری، عبد الأعلى(ت:1414هـ) : مهدب الأحكام ، مكتب السيد السبزواری ، قم-ایران ،1416هـ
- 13 سلامة، زياد احمد: أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت-لبنان ، 1998م
- 14 السيستانی: منهاج الصالحين ، المعاملات ، النجف الأشرف-العراق
- 15 الشیرازی، ناصر مکارم: الفتاوى الجديدة ، مدرسة الإمام علي ٧ ، قم-ایران ، 1419 هـ
- 16 الصدر، محمد صادق(ت:1419هـ) : ما وراء الفقه ، مطبعة الأداب ، النجف الأشرف-العراق،1996م
- 17 الصدوقي، أبو جعفر(ت:381هـ) : علل الشرائع ، المکتبة الحیدریة ، النجف الأشرف-العراق،1385هـ
- 18 الصفار، فاضل : فقه الأسرة،ط1 ، الفكر الإسلامي ، بيروت-لبنان ، 2012
- 19 الطباطبائی، محمد حسين(ت:1402هـ): المیزان فی تفسیر القرآن ، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات ، بيروت-لبنان ، 1417
- 20 الطبری، الفضل بن الحسن(ت:548هـ): مجمع البیان فی تفسیر القرآن ، منشورات مکتبة المرعشی النجفی ، قم-ایران ، 1403هـ
- 21 الطوسي، محمد ابن الحسن(ت:460هـ): المبسوط فی فقه الإمامیة ، المطبعة الحیدریة ، طهران-ایران ، 1388هـ
- 22 عبدالحمید، مرسی: التغلب على عدم الخصوبیة، الدار العربية للعلوم ، بيروت-لبنان ،1995م
- 23 العذاري،سعید کاظم: التلقیح الصناعی بین العلم والشريعة ، المركز العالمي للدراسات الإسلامیة ، قم-ایران ،1429هـ
- 24 عقیل، محسن: رحلة المحبین إلى إكمال نصف الدین،ط1 ، دار المحجة البیضاء،بيروت-لبنان ،2008
- 25 فاخوری، سبیر: العقم عند الرجال والنماء ، دار العلم للملایین ، بيروت-لبنان ،1979م
- 26 الفیاض: الاستنقاءات الشرعیة ، مکتب الشیخ مهد اسحاق الفیاض ، مطبعة الكلمة الطیبة ، بغداد-العراق ،3،2016م
- 27 الفیض الكاشانی، محسن(ت:1091هـ): الصافی فی تفسیر کلام الله الوافی ، ط2 ، مؤسسة الہادی ، قم-ایران ، 1416هـ
- 28 الفزوینی، محمد بن یزید(ت:273هـ) : سنن ابن ماجة ، دار الفكر ، بيروت-لبنان
- 29 ابن کثیر، اسماعیل بن عمر(ت:774هـ): تفسیر القرآن العظیم،ط1 ، دار الكتب العلمیة ، بيروت -لبنان ، 1419
- 30 الكلینی، محمد بن یعقوب(ت:329هـ) : (الکافی ، دار صادر ، بيروت-لبنان ، 1401هـ
- 31 کمال، علی: الجنس والنفس فی الحياة الإنسانية، المؤسسة العربية ، بيروت-لبنان ،1994م
- 32 المجلسی، محمد باقر(ت:1111هـ): بحار الأنوار ، مؤسسة الوفاء ، بيروت-لبنان ، 1403هـ
- 33 المیلانی، علی: محاضرات فی الاعتقاد،قم-ایران ،1412هـ
- 34 محفوظ، نجیب میخائیل باشا (ت:1974م): أمراض النساء الععملیة والطیبة ، مطبعة المعارف ، القاهرة -مصر ، 1957م
- 35 المراغی، احمد مصطفی(ت:1371هـ): تفسیر المراغی ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ،1985م
- 36 مفتی الشیعة، محمد(ت:1431هـ) : منتخب المسائل ، مکتب مفتی الشیعة ، قم-ایران ، 1419هـ
- 37 ابن منظور(ت:711هـ): لسان العرب ، مؤسسة أدب الحوزة ، قم-ایران ، 1405هـ

الموقع الإلكتروني:

- 1 الموقع الرسمي لمکتب الشیخ مهد السند على الفیسبوک m.facebook.com
- 2 الموقع الرسمي لمکتب الشیخ شمس الدین الواقعی ، www.wadhy.com
- 3 الموقع الإعلامی للشیخ محمد جواد فاضل اللنکرانی على شبكة المعلومات الدولية www.arabicfazellankrani.com